

Distr.: Limited
12 March 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الحادية والخمسون

فيينا، ١٠-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨

مشروع التقرير

المقررة: نيكولا روزنبلوم (أستراليا)

إضافة

تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

١- نظرت اللجنة في جلساتها ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٩١، المعقودة يومي ١٠ و ١٢ آذار/مارس، في البند ٦ من جدول الأعمال، الذي كان نصه كما يلي:

"تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات:

"(أ) التعُّيرات في نطاق مراقبة مواد الإدمان؛

"(ب) الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات؛

"(ج) متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة؛

"١" التدابير الرامية إلى منع صنع السلائف المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ومنع استيراد تلك السلائف وتصديرها والاتجار بها وتوزيعها وتسريبها على نحو غير مشروع؛



"٢" خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع؛

"(د) المسائل الأخرى الناشئة عن المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات."

٢- وكان معروضا على اللجنة الوثيقتان التاليتان لأجل نظرها في البند ٦:

(أ) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٧ (E/INCB/2007/1)؛

(ب) السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (E/INCB/2007/4)؛

٣- وألقى رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات كلمة استهلاكية. وتكلم أيضا المراقب عن سلوفينيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وممثلو اليابان وبلجيكا وسويسرا وهولندا وتركيا والمملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة والصين ونيجيريا وبيرو ونائب وزير الدفاع الاجتماعي في بوليفيا وممثل الأرجنتين. وألقى كلمة أيضا المراقبون عن فرنسا وماليزيا وأذربيجان والسويد والنرويج ولبنان والجمهورية العربية السورية والدانرك وجنوب أفريقيا. كما ألقى كلمة المراقب عن الجماعة الأوروبية والمراقب عن منظمة الصحة العالمية.

ألف - المداولات

١- تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٧

٤- قدّم رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عرضا لتقرير الهيئة لعام ٢٠٠٧،^(١) فأشار في معرض حديثه عن الفصل الأول من التقرير، وهو الفصل الذي يتناول مبدأ التناسب والجرائم المتصلة بالمخدرات، إلى أن مبدأ التناسب يقتضي أن تكون تدابير التصدي التي تتخذها الحكومات تجاه الجرائم المتصلة بالمخدرات متناسبة مع خطورة تلك الجرائم. ولاحظ في هذا الخصوص أن المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، أي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١،^(٢) واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١،^(٣) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

(١) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.XI.1).

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.

(٣) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، الرقم ١٤٩٥٦.

الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨،^(٤) تشجّع وتيسّر فرض جزاءات متناسبة مع خطورة الجرائم المتصلة بالمخدرات، وأن اتفاقية سنة ١٩٨٨ تقتضي من الأطراف في الاتفاقية أن تتخذ تدابير خاصة من أجل ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة من العقاب. وأشار رئيس الهيئة إلى أن مبدأ التناسب يشمل احترام المساواة أمام القانون، فشدد في هذا الصدد على عدم السماح لكبار المتجرين بالمخدرات باستخدام مواردهم لإفساد نظام العدالة الجنائية. وأبلغ الرئيس اللجنة عن برنامج الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة الذي وضعته منظمة الصحة العالمية بالتشاور مع الهيئة، وأهاب بالحكومات أن تدعم تنفيذ ذلك البرنامج. وأعرب الرئيس عن تقديره لعمل جميع المؤسسات المنخرطة في مراقبة المخدرات، بما فيها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

٥- وأعرب الذين تكلموا عن تقرير الهيئة لعام ٢٠٠٧ عن ترحيبهم بالاهتمام الذي أولي في التقرير لمبدأ التناسب والجرائم المتصلة بالمخدرات. وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم إزاء تواصل تطبيق عقوبة الإعدام في بعض الدول، وذكروا بأن الجمعية العامة، في قرارها ١٤٩/٦٢، قد أهابت بجميع الدول التي لا تزال مبقية على عقوبة الإعدام أن تعلن وقف تنفيذ أحكام الإعدام تمهيدا لإلغاء عقوبة الإعدام. ولاحظ بعض المتكلمين أنه ينبغي للهيئة أن تقدّم توصيات واضحة إلى الدول فيما يتعلق بتطبيق مبدأ التناسب في الجرائم المتصلة بالمخدرات.

٦- وذكر عدة متكلمين أن الغرض من المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ينبغي أن يتمثل في حماية صحة الأفراد والجمهور عامة، وأن تلك المعاهدات ينبغي تنفيذها مع احترام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم لكون الهيئة تعتبر التدابير المتخذة لحماية الصحة العمومية وحقوق الإنسان في دولهم مخالفة للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. ولاحظ المتكلمون أن هناك أخطارا جديدة تُهدّد الصحة وتتطلب اتباع نهج ابتكارية لتقليل من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية الناجمة عن تعاطي المخدرات.

٧- ورحبّت اللجنة بالجهود المستمرة التي تبذلها الهيئة في تعزيز الحفاظ على توازن عالمي بين عرض المواد الخام الأفيونية والطلب عليها للأغراض الطبية والعلمية، حسبما هو مطلوب بموجب أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢.^(٥) وأثني على الهيئة لتنظيمها اجتماعات غير رسمية مع الدول المستوردة والمنتجة الرئيسية للمواد الخام الأفيونية. وأشار إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه

(٤) المرجع نفسه، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥٢.

٢٠٠٧، الذي شدّد فيه المجلس على ضرورة الحفاظ على توازن بين عرض المواد الخام الأفيونية والطلب عليها.

٨- وشدّد متكلمون على أهمية الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، التي هي أساس النظام الدولي لمراقبة المخدرات، وتنفيذها تنفيذا كاملا. وحثّ متكلمون الدول التي هي ليست بعد أطرافا في واحدة أو أكثر من تلك المعاهدات الدولية على أن تنضم إليها دون إبطاء. كما حثّوا الدول على أن تفي بمتطلبات الإبلاغ وأن تقدّم معلومات إلى الهيئة في الوقت المناسب.

٩- ورحب متكلمون بالبعثات القطرية التي توفدها الهيئة، إذ اعتبروها فرصة قيّمة لتبادل المعلومات والأفكار والآراء عن المسائل ذات الاهتمام المشترك، كما اعتبروا تلك البعثات وسيلة مهمة لكي تواصل الهيئة تعزيز حوارها مع الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى المعنية بمراقبة المخدرات. وحثّ بعض المتكلمين الهيئة على توخّي الموضوعية في أنشطتها وبعثاتها والتقارير الصادرة عن تلك البعثات وعلى السعي إلى مراعاة الأوضاع والظروف الوطنية الفريدة التي يمكن أن تؤثر في النهج التي تسلكها مختلف الدول إزاء مراقبة المخدرات.

١٠- وأبلغ عدة ممثلين اللجنة بعدد من التطورات والإنجازات الملحوظة في التصدي لتعاطي المخدرات والاتجار بها. وأفاد متكلمون عن استراتيجيات مراقبة المخدرات التي تنفذها حكوماتهم من أجل خفض عرض المخدرات والطلب عليها غير المشروعين. وذكر بعضهم أن تلك الاستراتيجيات أفضت إلى ضبط كميات كبيرة من المخدرات وتفكيك مختبرات للمخدرات غير المشروعة واتخاذ تدابير مهمة لتعزيز مراقبة المخدرات.

١١- وأعرب عن القلق بشأن تدهور وضع مكافحة المخدرات في أفغانستان. ورأى بعض المتكلمين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده لمساعدة حكومة أفغانستان على مواجهة مشكلة المخدرات في ذلك البلد. وذكر تطوّر خطير آخر وهو أن المتّجرين بالمخدرات أصبحوا يستخدمون بلدانا في أفريقيا بصورة متزايدة كمناطق عبور.

١٢- ورحب بعض المتكلمين بورقة النقاش حول النهج الشامل إزاء التقليل من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية الناجمة عن تعاطي المخدرات، وهي ورقة أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتشاور مع الهيئة، وشجّعوا الهيئة على مواصلة حوارها مع الحكومات بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسألة.

١٣- وذكر المراقب عن منظمة الصحة العالمية أن عدم تيسّر سبل الوصول إلى المسكنات شبه الأفيونية يؤدي إلى حالات معاناة لا مبرر لها رغم أن معالجة الآلام ليست أمرا صعبا ولا مكلفا. ورأى المراقب أنه ينبغي للحكومات أن تزيد في تيسير سبل الحصول على تلك المواد دون السماح

بزيادة استخدامها في الأغراض غير الطبية، وأنه ينبغي لها وضع سياسات تجعل تلك المواد متاحة بسهولة للأغراض الطبية. وأعرب المراقب عن تقديره لما أبداه المراقب عن فرنسا وممثلا هولندا والولايات المتحدة من دعم لبرنامج الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة، وأشار المراقب إلى أن من الأساسي توسيع قاعدة الجهات المانحة حتى يكون البرنامج نجاحا تاما.

١٤- وذكر ممثلا بوليفيا وبيرو أن مضغ ورقة الكوكا في بلديهما هو تقليد قديم وموغل في التاريخ. وأشارا إلى أن تدابير القضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٤ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ينبغي أن تُراعى فيها الاستخدامات التقليدية المشروعة وحماية البيئة. وطلب الممثلان إلى الهيئة أن تضع هذه العوامل وغيرها في الحسبان عند استعراض الوضع فيما يتعلق بمضغ ورقة الكوكا. وطلبا إلى الهيئة أيضا أن تواصل حوارها مع الحكومتين المعنيتين. وأكد الرئيس من جديد استعداد الهيئة للقيام بذلك.

٢- تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨

١٥- قدّم رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عرضا لتقرير الهيئة لعام ٢٠٠٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ (E/INCB/2007/4). وسلّط الرئيس الضوء على أهمية التعاون الدولي على مراقبة المخدرات في إطار مشروع "بريزم" ومشروع "التلاحم". وفي هذا الصدد، أشاد الرئيس بحكومة سلوفينيا التي ضبّطت ما يزيد على ١١٠ أطنان متريّة من حمض أنهيدريد الخلل كان يُقصد استخدامها في صنع الهيروين غير المشروع. وأشار الرئيس إلى أن تلك العملية المهمة كلّلت بالنجاح بفضل تعاون عدة بلدان في إطار مشروع "التلاحم" ومشاركتها في التحريات. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تساعد هذه وغيرها من التطورات حكومة أفغانستان على مواجهة المشاكل الخطيرة المتصلة بصنع الهيروين في إقليمها. ونبّه الرئيسُ الحكومات إلى أنه نظرا إلى ما تحقّق من نجاح في رصد التجارة الدولية بالمواد المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، فقد أصبح التسريب من قنوات التوزيع الداخلية والتهريب عبر الحدود أشيع وسيلتين للحصول على تلك المواد من أجل استخدامها في المختبرات السرية. ومن ثم، حثّ الرئيسُ الحكومات على أن ترصد في إقليمها صنع وتوزيع السلائف التي تستخدم في صنع المخدرات غير المشروع رسداً ملائماً ومن أجل منع تنظيمات الاتجار بالمخدرات من البحث عن مواد غير مجدولة لاستخدامها في صنع المخدرات غير المشروع، دُعيت الحكومات إلى استخدام القائمة المحدودة الأحدث عهدا للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، وهي قد أرسلت إلى جميع السلطات الوطنية المختصة في عام ٢٠٠٧.

كما شجّع الرئيسُ الحكومات على إنشاء آليات لتبادل الإنذارات والمعلومات عن التجارة المشبوهة في الكيماويات البديلة وضبطيات تلك الكيماويات.

١٦- وأشاد ممثلو عدة دول أعضاء بالهيئة لتقريرها لعام ٢٠٠٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، وخاصة ما تضمنته من استعراض لتنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨ والتجارة المشروعة في السلائف وأحدث الاتجاهات في الاتجار بالسلائف. ولوحظ أن التقرير يؤيد العمل الذي تضطلع به السلطات الوطنية في منع تسريب الكيماويات السليفة. وطلب بعض المتكلمين أن تستعين الهيئة أيضا بمصادر بيانات تكميلية في إعداد تقاريرها.

١٧- ولاحظ متكلمون مع التقدير قيام الهيئة بدور مركز الوصل العالمي لمشروع بريزم، وهو المبادرة الدولية الرامية إلى التصدي لتسريب الكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية غير المشروع، ومساهمة الهيئة في العملية "كريستال فلو".

١٨- وقدم المراقب عن ماليزيا معلومات حديثة العهد عن تفكيك مختبر سري كبير كان يعمل في صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع. وأفاد المراقب بأن سلطات إنفاذ القانون الماليزية ألقت القبض، في آذار/مارس ٢٠٠٨، على عدة أشخاص من رعايا بلدان أخرى وضبطت مواد تشمل كيماويات سليفة تستخدم في صنع الميثامفيتامين غير المشروع. وأعرب المراقب عن رأيه في أن تلك الحالة تسهم في تأكيد انخراط شبكات إجرامية دولية في صنع المخدرات غير المشروع.

١٩- وشدد عدد من المتكلمين على فائدة وأهمية نظام الإشعارات السابقة للتصدير، وحثوا الحكومات التي لم تشارك فيه بعد على القيام بذلك. وقدم عدة متكلمين أحدث المعلومات عن التشريعات الجديدة التي اعتمدت بشأن السلائف وعن التدابير المتخذة لمراقبة السلائف في بلدانهم.